

ومر يكبر ويجبر حاله اشترى والتمشترى له الامران كورا
وجعل الامر والامر مفر الرخاع ماله ما تتر
ومال الرشد على ماله على ماله يكر قد صدقوا المبتدع
وقيل بل يكر ذوقه في احد ماله يكر او مفضل
والبيع في القول بل ينفق والمشتري المبيع مفضل

فصل في احكام البيع على الغائب

الحال الحكي على الغائب يتضرر بعد ورافتراب
فهر على ثلاثة اقسام ونحوها يبيع الاحكام
ويعدر الخاتم وصوره بنفسه للحكم او ويكلم
بلز نقادى والمغيب حاله يبيع بالاطلاو عليهم ماله
بعد تميزت الوجوه انوار كالتبر والقيمة والشمول
وماله الذي عليهم فضيا وكلا كلا او لا يقتلوا مضيا
وماله الحجة ارجاء في شمار ما جرى به الفضة
الامر اغتفاله مر عذر مثل العدو وارخراج البحر
والحكم مثل الحالة المفقود فمر على مسابقة كحشر
وهو مسر استجاب او اطاعه والخلاف في التظلم مع علم الملا
والماله الحجة ترحم والبيع يبيع عليهم ماله من مفضل
ويقتض بموجبه الرجوع من الغريم ثم المبيع
وغالب ما يشر المفضل لمثل ماله ومثل يترتب
ملا الحكم في نفسه عليه يصنع وهو على اجته من مفضل
والحكم ماله بعد ان يفسر وماله (بين) لا ينفق
لحرمه براءه يفضله بل اخذ من الغريم ماله

فصل في العيب

وماله الاصل يبيع وكلمه المشتري عيب به كذا اشترى
فان يكر المبيع تلاميذ في شمر تخيم يبيع
وماله طر له المبيع في ولا يقيم رجوع
وار يكر يفتقر بعض التبر كالعيب عن صدق حد ايش
فلا المشتري له الرجوع ما هنا بقية العيب اذا انقضت
وار يكر يفتقر ثلثة اقطا فملا على ان يفتح بالاقط
وكل عيب يفتقر لاشتماله في غير ماله به ما كذا
وبعضه في الاطر غير ماله في اخذ قيمته على سبيل
تخ العيوب كذا لا يفتقر الا غير ماله به ماله بص
والمشتري له الرجوع بعد يطلع فيه على عيب فيلزم منه
الا على الرجوع وهذا الصنف لا بعد الملاءمة المبيع تطلا
كالمسرة والرجوع والبناء والهدم والجماع والاطاع
وكذا من يمدد مع التغيير كالمسرة لا يجرى في الماشور
والبيع يبيع ماله الرجوع ويوجد جازر على المشهور
واجرة السمسرة تسرد حيث يفر للمبيع رد

وحيثما عيب في المبيع للعيب جازر اعدار يبيع هذا
ومر يخرى المبيع فاما بشره الا يجوز العا
وار يكر جازر فلا يفسد والغير بالثالث جواز دفع
وعندها يفسد الاحكام وليس للعاب من قبله فصل في الشرا
في الاصول شبعة ما اشترى في بيع الفتياع ولا يفتقر
ومثل يبيع ويجوز التخل في غير ماله تبعلا لاط

فصل في

العيب جازر اعدار يبيع هذا
ومر يخرى المبيع فاما بشره الا يجوز العا
وار يكر جازر فلا يفسد والغير بالثالث جواز دفع
وعندها يفسد الاحكام وليس للعاب من قبله فصل في الشرا
في الاصول شبعة ما اشترى في بيع الفتياع ولا يفتقر
ومثل يبيع ويجوز التخل في غير ماله تبعلا لاط